

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2009/6/Report/Rev.1
14 May 2010
ORIGINAL: ARABIC



المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع خبراء رفيع المستوى
لتحضير البلدان العربية للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية
بيروت، 11-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2009

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ووزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية، اجتماع الخبراء الرفيع المستوى لتحضير البلدان العربية للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بيروت يومي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

وتناول الاجتماع عدداً من القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، والقضايا الخلافية الأساسية في مجالات التفاوض المختلفة، ولا سيما في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومواقف البلدان العربية من هذه القضايا من منظور عربي، مع تبين إمكانية تنسيق تلك المواقف. وخلص الاجتماع إلى اعتماد مجموعة من التوصيات بشأن القضايا المطروحة.

ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي خلص إليها الاجتماع وعرضاً للمواضيع التي جرت مناقشتها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
3	مقدمة 2-1
الفصل	
3	أولاً- النتائج والتوصيات 6-3
3	ألف- النتائج 3
4	باء- التوصيات 6-4
6	ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة 20-7
6	ألف- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية والاقتصاد العالمي والنظام التجاري العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف 10-8
6	باء- آخر التطورات في مفاوضات جولة الدوحة للتنمية والقضايا الخلافية بشأن الزراعة ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق 13-11
7	جيم- إمكانية التوصل إلى اتفاق لتسهيل التجارة وأبعاده على المنطقة العربية ... 14
8	دال- القضايا الخلافية في المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات 19-15
9	هاء- مسار المفاوضات وآلياتها وتعزيز دور البلدان العربية 20
9	ثالثاً- تنظيم الاجتماع 26-21
9	ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده 21
10	باء- الافتتاح 24-22
10	جيم- الحضور 25
11	دال- جدول الأعمال 26
13	المرفق- قائمة المشاركين 13

مقدمة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ووزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية، اجتماع الخبراء الرفيع المستوى لتحضير البلدان العربية للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بيروت، يومي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وهدف الاجتماع إلى تعزيز التصدي لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الدولية والإقليمية وعلى النظام التجاري العالمي ككل، كما هدف إلى مناقشة آخر التطورات المتعلقة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن أجندة الدوحة للتنمية، وتحضير البلدان العربية للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في جنيف، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2009، وذلك تحت عنوان "منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري المتعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية". كما هدف إلى استيضاح إمكانية تنسيق مواقف البلدان العربية إزاء القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر.

2- ويتضمن هذا التقرير، الذي جرى إعداده بالتعاون فيما بين الجهات المنظمة وبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت من المشاركين في الاجتماع، عرضاً لمواضيع البحث والمناقشة والنتائج التي توصل إليها المشاركون والتوصيات التي أصدروها.

أولاً- النتائج والتوصيات(*)

ألف- النتائج

3- توصل المشاركون في الاجتماع إلى النتائج التالية:

(أ) إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كانت ذات أثر بالغ على اقتصادات البلدان العربية وتجارتها الخارجية، ويُخشى من أن تستمر تبعات هذه الأزمة مستقبلاً باعتبار أن الأسباب التي أدت إليها ما زالت قائمة، علماً بأن البلدان العربية تتأثر سلباً بالأزمة نتيجة انفتاحها الاقتصادي واستمرار ارتكاز اقتصاداتها على الصادرات، والسياحة، وتحويلات العاملين في الخارج، والمساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يتوقع أن تشهد جميعها تراجعاً نتيجة الأزمة؛

(ب) من المهم تسهيل التجارة وتطوير الخدمات المصاحبة لها في المنطقة العربية وكذلك تحديد احتياجات وأولويات بلدان المنطقة، والحصول على الضمانات الكافية لوفاء البلدان المتقدمة بتعهداتها نحو البلدان النامية بتوفير التمويل اللازم لتحقيق الأولويات وتطوير البنية الأساسية للنقل والاتصالات وباقي الخدمات واللوجستيات المصاحبة وتقديم المعونة المطلوبة من أجل التجارة؛ وفي هذا الإطار من المهم استمرار التعاون بين الإسكوا والبنك الإسلامي للتنمية وكافة الجهات المعنية لتقديم المعونة من أجل التجارة في المنطقة العربية.

(*) هذه التوصيات والنتائج لا تعبر عن المواقف الرسمية للبلدان الأعضاء في الإسكوا، وخاصة تلك الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لكون الاجتماع اجتماعاً للخبراء يشمل ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا بالإضافة إلى الخبراء، وليس اجتماعاً وزارياً.

باء- التوصيات

4- وضع المشاركون في الاجتماع مجموعة من التوصيات منها ما هو موجه إلى البلدان العربية ومنها ما هو موجه إلى المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة.

1- التوصيات الموجهة إلى البلدان العربية

5- تضمنت التوصيات الموجهة إلى البلدان العربية ما يلي:

(أ) التأكيد على موقفها المتمثل في استمرار العمل بالوضع الراهن إزاء القرارين اللذين سيصدران عن المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، وشكاوى عدم الانتهاك بموجب اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS Agreement and Non-Violation Complaints)؛

(ب) التأكيد على أهمية إعلان دمشق (المعدل) بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا الصادر في 7 أيار/مايو 2009 والمعدل في 7 تموز/يوليو 2009، والعمل على توسيعه ليشمل كافة البلدان العربية، ووضع خطط عمل لتنفيذ السياسات التي أوصى بها الإعلان مع الأخذ في الاعتبار التباين بين البلدان العربية من حيث هيكلها الإنتاجية والاقتصادية؛

(ج) النظر في سياساتها الاقتصادية والتجارية ورصد أثرها على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى معدلات النمو والتنمية المحرزة والتبادل التجاري؛ وإجراء مراجعة تقييمية لتلك السياسات؛ واتخاذ التدابير التي من شأنها تعزيز النمو والتنمية وتوفير فرص العمل وتعزيز الطلب المحلي والقدرات الإنتاجية، بما يقلص من التبعات السلبية الناجمة عن الأزمات الخارجية؛

(د) تأكيد التزامها بمواصلة المفاوضات المتعددة الأطراف بشكل فاعل بهدف اختتامها وفقاً للأسس التي انطلقت منها مفاوضات جولة الدوحة للتنمية، ومواصلة السعي إلى تقوية نظام العمل في منظمة التجارة العالمية بما يستجيب للأهداف الإنمائية للبلدان الأعضاء، علماً بأن مشاركتها بفاعلية في مفاوضات جولة الدوحة للتنمية قد يشكل أحد الخيارات المتاحة لمواجهة تزايد النزعة الحمائية في العالم؛

(هـ) تنسيق مواقفها التفاوضية بما يتناسب مع احتياجاتها الإنمائية ومع المتغيرات العالمية، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتزايد الحمائية الناجمة عنها؛ واتخاذ خطوات عملية للوصول إلى مواقف تفاوضية منسقة في قضايا تحرير الخدمات والزراعة ونفاذ السلع غير الزراعية إلى الأسواق وتسهيل التجارة وتحرير السلع والخدمات البيئية؛ ودعم المبادرات القطاعية التي تقدمت بها البلدان العربية، كمبادرة قطر لتحرير تجارة الغاز الطبيعي والتكنولوجيات المستخدمة له، ومبادرة الإمارات العربية المتحدة لتحرير المواد الخام؛ والعمل على وضع قائمة سلع بيئية عربية موحدة تستند إلى القائمة التي كانت قد تقدمت بها المملكة العربية السعودية؛ وتحقيق الاستفادة القصوى مما يتيح الاتفاقات من معونة فنية لأجل التجارة وفترات سماح ومعاملة خاصة وتفضيلية؛

(و) مساعدة البلدان العربية الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما منها البلدان الأقل نمواً ومساعدتها في مفاوضاتها الثنائية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها الاقتصادية والتنموية وقدراتها في مجال تلبية طلبات النفاذ التي ترد إليها في مفاوضات الانضمام؛

(ز) دعم الخطوات التنفيذية المتخذة للوصول إلى إقامة اتحاد جمركي؛ واعتماد عدد من السياسات والإجراءات في مجال تحرير التجارة في الخدمات بين البلدان العربية تتلخص بمراجعة تشريعاتها الوطنية تجاه زيادة فاعلية القواعد والقوانين التي تحكم وتنظم قطاعاتها الخدمية، بما يحقق التوافق التشريعي كلما أمكن ذلك، ومن خلال اتفاقات الاعتراف المتبادل ورفع القيود من جانب واحد؛

(ح) تعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات التجارية والاقتصادية وتعزيز مساهمة القطاعات المهنية والإنتاجية والخدمية في آليات صنع المواقف التفاوضية، بما في ذلك إعداد الدراسات والأبحاث؛

(ط) إجراء دراسات حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاعات الخدمية بما يعين المفاوضين في مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات في منظمة التجارة العالمية وفي اتخاذ الخطوات الضرورية والنهائية لتحديد القطاعات القابلة للتحرير؛

(ي) مراجعة مسار المفاوضات في قطاع الزراعة بما يعزز الأمن الغذائي والسيادة على الغذاء، مع التأكيد على أن قطاع الزراعة هو قطاع ذو أبعاد اجتماعية هامة تؤثر في التنمية الريفية ومعيشة المزارعين الذين يشكلون نحو 40 في المائة من سكان المنطقة العربية.

2- التوصيات الموجهة إلى المنظمات المتخصصة

6- وجه المشاركون في الاجتماع التوصيات التالية إلى المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة:

(أ) قيام المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، ولا سيما منها منظمات الأمم المتحدة والإسكوا وجامعة الدول العربية، بدور أكبر في تقديم المعونة الفنية إلى البلدان العربية وبناء قدراتها في إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وصياغة مواقفها التفاوضية وتبني تبعات ذلك على اقتصاداتها وجهودها الإنمائية، وصياغة النماذج وجداول الالتزامات وصولاً إلى التصديق على الاتفاقات، خاصة في ظل توقع اختتام أعمال جولة الدوحة للتنمية في المستقبل القريب، بالإضافة إلى تنسيق البرامج فيما بينها وتنفيذها كلما أمكن ذلك، بما يخدم أغراض المعونة الفنية ويعزز النتائج على الجهات المتلقية؛

(ب) قيام الإسكوا بدور فعال في الإعداد للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية القادمة، عن طريق تنظيم مؤتمر وزاري على المستوى العربي قبيل انعقاد تلك المؤتمرات، وذلك بهدف تعزيز التنسيق فيما بين البلدان العربية؛ والنظر في إمكانية عقد اجتماعات دورية للمفاوضين العرب بهدف المشورة وتبادل الرأي وتبين إمكانيات تنسيق المواقف العربية تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وجولة الدوحة للتنمية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

7- بعد الجلسة الافتتاحية، عقد الاجتماع في سبع جلسات، قدم خلالها المتحدثون الرئيسيون والخبراء عروضاً حول المواضيع المطروحة على جدول أعمال المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، تلتها مناقشات حيث قدم المشاركون ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

الف- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية والاقتصاد العالمي والنظام التجاري العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف

8- ركزت المناقشات في الجلستين الأولى والثانية من الاجتماع على أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية وأدائها التجاري والإنمائي، وعلى الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشار المتحدثون إلى أن الأزمة التي بدأت ملامحها تظهر في سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة سرعان ما انتقلت إلى الأسواق المالية، ومن الولايات المتحدة إلى أوروبا ومناطق أخرى من العالم. وأوضحوا أن انتقال الأزمة إلى البلدان النامية جرى عن طريق قنوات رئيسية تمثلت في تقلص الطلب على الصادرات من قبل البلدان المتقدمة، وتراجع أسعار المواد الخام بما في ذلك النفط، وتراجع السياحة وعائدات المهاجرين التي يعتمد عليها العديد من البلدان النامية، بالإضافة إلى تراجع المساعدات الدولية. وتباينت انعكاسات الأزمة على البلدان العربية بحسب هيكلها الاقتصادية والإنتاجية ودرجة انكشافها للخارج، ولا سيما ما بين البلدان المصدرة والبلدان غير المصدرة للنفط.

9- جرى التأكيد على أهمية تنسيق العلاقات الاقتصادية وتكثيف التعاون الإقليمي العربي ما بين البلدان العربية وتعزيز العلاقات والتنسيق مع بلدان الجنوب في مواجهة الأزمة. وأكد المتحدثون أهمية إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمة وفي عملية تكوين المواقف التفاوضية للبلدان العربية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ووضع الدراسات حول انعكاسات المواقف المتخذة على القطاعات الإنتاجية والاجتماعية وعلى مساراتها الإنمائية.

10- وأعرب المتحدثون عن خوفهم من أن تكون الأرباح التي ستجنيها البلدان النامية من مفاوضات جولة الدوحة للتنمية محدودة الأثر على التنمية مقارنة بالخسائر التي قد تتكبدها بهدف إنجاح الجولة. وأكدوا أهمية الحفاظ على هامش سياسي وتشريعي للبلدان النامية يتيح لها تطوير سياساتها التجارية وتعديلها على نحو يخدم احتياجاتها الإنمائية ويأخذ في الاعتبار المستوى الإنمائي المحرز على الصعيد الوطني. وبحسب الدروس المستفادة من الأزمة العالمية، رأى المتحدثون أن الاعتماد على السياسات القائمة على التصدير أظهر فشله في تحقيق نمو مستدام يخدم الأهداف الإنمائية للبلدان العربية، مما يستدعي إعادة تنشيط الطلب في الأسواق الداخلية وتنشيط الإنتاج المحلي بتنمية القدرات الإنتاجية وعدم الاكتفاء بسياسات تنمية الصادرات.

باء- آخر التطورات في مفاوضات جولة الدوحة للتنمية والقضايا الخلافية بشأن الزراعة ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

11- نوقش هذا الموضوع في الجلستين الثالثة والرابعة فأشار المتحدثون إلى العلاقة العضوية بين مقارنة التعامل مع الاتفاق بشأن الزراعة وبين السيادة والأمن الغذائي، وإلى أن القطاع الزراعي ليس قطاعاً تجارياً واقتصادياً بحتاً بل له أبعاد بيئية واجتماعية أساسية. واعتبر المتحدثون أن تحول البلدان العربية إلى مستورد صاف للغذاء زاد من تعرضها لآثار تقلبات أسعار الغذاء على المستوى العالمي، وأن بعض هذه البلدان بدأ ينظر في تطوير استراتيجية فعالة لأمنه الغذائي، ومن هنا أهمية أن تنظر البلدان العربية في كيفية الاستفادة من المرونة المطروحة وفق الاتفاق بشأن الزراعة ووضع آليات فعالة تتناسب مع المعاملة الخاصة والتفضيلية

للبلدان النامية بما يسمح بضمان حماية الأمن الغذائي. وتساءل المتحدثون عن مدى استفادة البلدان العربية من دعم مشروع آليات الحماية الخاصة المقدم من البلدان النامية في إطار مفاوضات جولة الدوحة وانعكاساتها المحتملة على تقلب أسعار الغذاء، مشيرين إلى أهمية تفعيل دور البلدان العربية في متابعة تطور أعمال مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والبيئة.

12- وفي هذا السياق، جرى التأكيد على أهمية تعزيز البنية الإقليمية المواكبة لأية اتفاقات دولية حول المنتجات الغذائية وبناء رؤية عربية وقائية وانتهاج سياسات زراعية وغذائية إقليمية مشتركة تخدم الأمن والاستدامة والسلامة الغذائية، وذلك وفق رؤية إقليمية وتضامن بين الفاعلين المختلفين. كما جرى التأكيد على أهمية تعزيز دور المؤسسات العربية الضامنة للأمن الغذائي والاستدامة والسلامة الغذائية وتعزيز المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

13- وفي مجال نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، جرى التأكيد على أهمية انتهاج البلدان العربية سياسات صناعية تزيد من الإنتاجية والنمو وفرص العمل، بما يضمن إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر، وعلى أن هذا الأمر يتطلب من البلدان العربية أن تضطلع بدور فاعل في مسار مفاوضات الاتفاق المتعلق بنفاذ المنتجات غير الزراعية، باعتبار أن تحرير هذا القطاع يجب أن لا يشكل عقبة أمام تطوير قطاع صناعي متقدم وفاعل ومحفز للنشاط الصناعي في البلدان العربية حيث يتم توفير الحماية للصناعات الصغرى والمتوسطة وتعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو والتكامل الإقليمي. وأكد المتحدثون أهمية تحديد الصناعات التي بحاجة إلى الدعم للتوسع وبناء قدراتها التنافسية، وأن تحافظ البلدان العربية على هامش في خفض التعريفات لاستخدامه في حماية تلك الصناعات، مضيفين أنه يتعين حالياً على البلدان العربية المشاركة في جولة المفاوضات أن تحدد المعامل (Coefficient) الأنسب في المعادلة السويسرية، مع الحفاظ على المرونة في السياسات الصناعية التي تنتهجها. وأشاروا إلى أهمية الاستفادة من تجارب البلدان الناشئة في هذا المجال، وإجراء الدراسات والأبحاث لتبيين أثر خياراتها التعريفية والسياسات المصاحبة لها على الإنتاج والصادرات والواردات ومصلحة المستهلك.

جيم- إمكانية التوصل إلى اتفاق لتسهيل التجارة وأبعاده على المنطقة العربية

14- تناول المتحدثون في الجلسة الخامسة إمكانيات التوصل إلى اتفاق لتسهيل التجارة وأبعاد ذلك على المنطقة العربية. وأشاروا إلى أنه كان قد جرى التوافق خلال مفاوضات جولة الدوحة للتنمية على اعتبار المفاوضات حول تسهيل التجارة جزءاً من حزمة المفاوضات في إطار الجولة، وإلى أن مجموعة العمل حول تسهيل التجارة ركزت مناقشاتها حول ستة مواضيع تتناول في جوهرها تسهيل إجراءات التجارة بما فيها الجمارك. وتطرق النقاش إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية للالتزام بما تسمح به قدراتها التنموية، وضرورة تحديد احتياجات البلدان النامية في إطار تسهيل التجارة من خلال إقامة ورشات عمل إقليمية ووطنية. وقد جرى تقدير احتياجات عدد من البلدان العربية. وأشار إلى أن من موجبات الاتفاق إحداث تغييرات في التشريعات الوطنية ومقاربة الجوانب الفنية والتقنية مع المستويات المعتمدة عالمياً، مما قد يشكل كلفة عالية على البلدان النامية والأقل نمواً ويحد من قدرتها على الالتزام، وأن في الاتفاق عدة بنود عن المعاملة الخاصة والتفضيلية. وأكد المتحدثون أهمية تعظيم استفادة البلدان العربية من البنود والآليات التي يتيحها الاتفاق وتحديد احتياجاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعظيم الاستفادة من برامج المعونة من أجل التجارة من خلال تضافر جهود المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، ولا سيما الإسكوا وجامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية.

دال- القضايا الخلافية في المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات

15- نوقشت في الجلسة السادسة القضايا الخلافية في المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات وموقف البلدان النامية والبلدان العربية منها، وهي تحرير انتقال الأشخاص الطبيعيين، وتحرير الخدمات المالية في ظل الأزمة المالية العالمية، مع الإشارة إلى أن عدداً من البلدان يسعى حالياً إلى إدخال مقاربات جديدة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مثل المقاربات الثنائية والجماعية والتفاوض ضمن مجموعات قطاعية، مما قد يؤدي إلى إحداث تغيير في طبيعة الاتفاق من اتفاق متعدد الأطراف إلى شكل آخر، ويقلص من ملاءمة هذا الاتفاق لاحتياجات البلدان النامية. وأشار المتحدثون إلى أنه بالرغم من تسارع عملية التحرير في قطاع الخدمات عبر اتفاقات ثنائية وإقليمية خارج منظمة التجارة العالمية، وخاصة من خلال عقد اتفاقات الاستثمار الثنائية، إلا أنه يبقى للمنظمة دور أساسي في الدفع باتجاه تحرير بعض القطاعات الخدمية.

16- وأكد المتحدثون أن قطاع الخدمات يشكل قطاعاً حيوياً بالنسبة إلى البلدان العربية، وذلك بالرغم من أن الصادرات من الخدمات لا تمثل سوى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. وأوضحوا أن القدرة على الاستفادة من تحرير الخدمات ترتبط بالسياسات المحلية والشروط الداخلية الواجب توفرها وبعدم تحرير خدمات معينة على حساب تحقيق أهداف تنموية. وأشاروا إلى أن دراسات البنك الدولي تفيد بأن مؤشر تقييد التجارة (Trade Restrictiveness Index) المعلن في مجال سياسات التجارة في الخدمات ما زال أعلى في المنطقة العربية مما هو عليه في مناطق أخرى، وأن هناك فروقاً واسعة بين السياسات القائمة في قطاعات الخدمات المختلفة والعروض المقدمة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مما يتيح إمكانية زيادة العروض والالتزامات من قبل البلدان العربية في إطار منظمة التجارة العالمية، دون إحداث أي تغيير في الواقع المطبق حالياً على المستوى المحلي.

17- وأشار المتحدثون إلى أن الالتزامات المقدمة في إطار جولة الأوروغواي التي اختتمت بتوقيع إعلان أوروغواي في عام 1994 وتلك المقدمة في إطار جولة الدوحة التي بدأت في عام 2001 ما زالت متشابهة، مما يشير إلى أن العروض المقدمة من الدول الأعضاء لم تزد بصورة أساسية خلال تلك الفترة، كما لم يتم التقدم بعروض أساسية تذكر من قبل البلدان المتقدمة في مجال النمط الرابع للتجارة في الخدمات المتعلق بتحرير انتقال الأشخاص الطبيعيين. وجرى التأكيد على أهمية توفر القواعد التنظيمية على المستوى الوطني بما يتجاوب مع أوضاع ومتطلبات البلدان، وأهمية الأخذ بعين الاعتبار أن البلدان المنضمة حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية يطلب منها تقديم تنازلات في مجالات واسعة لتحرير قطاعاتها الخدمية، وبما يتعدى بأشواط ما كانت قد التزمت به الدول الأعضاء لدى التوقيع على إعلان أوروغواي.

18- وتناولت المناقشات النمط الرابع للتجارة في الخدمات، المعني بتحرير انتقال الأشخاص الطبيعيين، مع التأكيد أن الأسئلة الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع في المفاوضات تكمن في كيفية تطبيقه بشكل عادل وبما يضمن النتائج الإيجابية للبلدان النامية ومساهمته في التنمية وتوفير الحماية الاجتماعية للأفراد، والحاجة إلى وضع آليات للاعتراف المتبادل بالخبرات والمعايير. وأشار المتحدثون إلى أن مواقف البلدان العربية تتباين إزاء تحرير هذا النمط من الخدمة بحسب كونها مستقبلية أو موردة للعمالة، مؤكدين أهمية وضع إطار تنظيمي يخدم مصالح البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ويلحظ اعتبارات أساسية في الجوانب الاجتماعية، والعدالة، وحماية العمال والحفاظ على حقوقهم الأساسية.

19- وتطرق النقاش إلى تحرير الخدمات المالية فتمت الإشارة إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية أظهرت ضرورة إعادة النظر في نموذج تحرير الخدمات المالية القائم في إطار منظمة التجارة العالمية،

خاصة وأن بعض الدراسات تشير إلى أن الاتفاقات القائمة في هذا الشأن تحد من قدرة الحكومات على التدخل لتنظيم القطاع في حال التعرض لأزمات مالية مماثلة في المستقبل. واعتبر المتحدثون أن التوجهات الحالية في المفاوضات حول تحرير الخدمات المالية قد تترك أثراً سلبية على استقرار القطاع المالي، مما يحد من دور الدولة وقدرتها على التدخل في هذا القطاع. وأكدوا ضرورة أن تقوم البلدان النامية بتعيين فرق خاصة من الخبراء ضمن بعثاتها إلى منظمة التجارة العالمية من أجل رصد تبعات التدخلات المطروحة في مجال تحرير قطاع الخدمات المالية على اقتصاداتها، وذلك قبل تقديم التزاماتها.

هاء- مسار المفاوضات وآلياتها وتعزيز دور البلدان العربية

20- وتناولت المناقشات في الجلسة السابعة مسار المفاوضات وآلياتها وتعزيز دور البلدان العربية في إطار منظمة التجارة العالمية. فأشار المتحدثون إلى أهمية مسائل عدة بالنسبة إلى البلدان العربية منها: الاستفادة من آليات فض النزاع ضمن منظمة التجارة العالمية والتنسيق والتعاون فيما بينها في هذا المجال، ولا سيما في مجالات توفير التمويل اللازم وبناء القدرات وتبادل الخبرات والمشورة الفنية؛ وتوفير الخبرة والمساندة للبلدان العربية التي هي في طور الانضمام إلى المنظمة ودعمها في مفاوضاتها الثنائية لتخفيف الضغط الذي يمارس عليها من أجل القبول بطلبات النفاذ إلى أسواقها؛ والتنسيق مع المجموعات الأخرى، ولا سيما المجموعات التي تمثل مصالح البلدان النامية على نحو يتقاطع مع مصالح البلدان العربية؛ وتفعيل عمل المجموعة العربية داخل منظمة التجارة العالمية؛ والاستفادة من منتديات التعاون التي تعقد ما بين البلدان العربية وبلدان لها دور أساسي دولياً كالصين والهند واليابان وغيرها من البلدان. وأشار المتحدثون إلى ضرورة تنسيق مواقف المفاوضين العرب في المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال عقد اجتماعات وزارية على المستوى العربي لهذه الغاية قبيل انعقاد المؤتمر. ودعا المتحدثون الإسكوا إلى تنظيم هذه الاجتماعات وإلى النظر في إمكانية تنظيم اجتماعات خبراء للمفاوضين العرب على أن تعقد مرة أو مرتين في السنة بهدف تعزيز التنسيق فيما بينهم وصولاً إلى قيام مجموعة عربية فاعلة في المفاوضات وقادرة على مراعاة احتياجات البلدان العربية الإنمائية ومصالحها.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

21- عقد اجتماع الخبراء الرفيع المستوى لتحضير البلدان العربية للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية في بيروت، يومي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

باء- الافتتاح

22- ألقى السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، كلمة ترحيبية شكر فيها الحضور على تليبيتهم الدعوة إلى الاجتماع. وأبدى أمله في أن يكون هناك مناقشة فعالة تعالج آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية والإقليمية وعلى النظام التجاري العالمي. وأكد أهمية ما جاء في البيان الختامي للاجتماع الوزاري الأفريقي التحضيري الذي انعقد في القاهرة حول التزام المشاركين في إنجاح الاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية مع اشتراط اعتماد آليات شفافة

للتفاوض والتزام كافة الأطراف بالأهداف الإنمائية لجولة الدوحة. وأشار إلى تصميم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على رصد الآثار التنموية لاتفاقات التجارة على مختلف المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.

23- ثم ألقى السيد نبيل صفوت، مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا، كلمة الافتتاح نيابة عن الأمين التنفيذي للإسكوا، واستهلها بالترحيب بالمشاركين في الاجتماع. ونوه بالمحاولات الحثيثة لدفع جولة الدوحة للتنمية بهدف التقريب بين مواقف البلدان الأعضاء حيال القضايا الرئيسية المطروحة على أجندة المفاوضات. وشدد على أهمية أن تقوم البلدان العربية بمراجعة وتقييم سياساتها التجارية ومواقفها التفاوضية والبدائل المختلفة المتاحة لها في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأعرب عن الأمل في أن تؤدي المناقشات إلى تعزيز القدرة على تحديد أثر الأزمة المالية والاقتصادية على التجارة الدولية والتنمية عموماً في البلدان العربية، وأن يشكل هذا الاجتماع فرصة للتباحث حول إمكانيات تنسيق مواقف البلدان العربية إزاء القضايا المطروحة على مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية.

24- وألقى السيد مالك عاصي، رئيس دائرة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية، كلمة وزير الاقتصاد والتجارة حيث أعرب عن شكره العميق للإسكوا ولشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على تعاونهما في تنظيم هذا الاجتماع الهام. وأشار إلى أن الأزمة المالية العالمية أثبتت أهمية إضفاء المزيد من الاستقرار والعدالة على الاقتصاد العالمي دون المساس بأسسه لإتاحة فرص الاستفادة لجميع الشعوب من ثمار النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأكد أهمية أن تكون البلدان النامية شريكاً فعلياً في صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية حول المسائل الأساسية، مما يستدعي تنسيق مواقف البلدان النامية بما فيها البلدان العربية وتعميق فهمها لاتفاقات وقواعد منظمة التجارة العالمية بهدف تحديد المصالح المشتركة. وأفاد بأن لبنان اعتمد استراتيجية لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تأخذ بعين الاعتبار مسارين في المفاوضات، الأول متعدد الأطراف مع البلدان مجتمعة للتأكد من توافق نظام التجارة اللبناني مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والثاني ثنائي حيث تم التفاوض على وضع سقف للتعريفات الجمركية على السلع وتحديد القطاعات الخدمية لتحريرها. وأشار إلى أن عملية الانضمام تواكبها سلسلة من الإصلاحات التشريعية، وأن هناك عدداً من مشاريع القوانين المعروضة على مجلس الوزراء والمجلس النيابي.

جيم- الحضور

25- شارك في الاجتماع ممثلون عن الوزارات المعنية في البلدان العربية، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني ومنظمات إقليمية ودولية، وخبراء بالإضافة إلى باحثين في قضايا النظام التجاري العالمي من المنطقة العربية ومناطق أخرى. وترد قائمة المشاركين في المرفق لهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال

26- تضمن جدول الأعمال البنود التالية:

1- افتتاح الاجتماع.

2- الجلسة الأولى

- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التجارة؛
- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

- تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على منطقة الإسكوا: إعلان دمشق المعدّل؛
- تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع التجاري في البلدان العربية.

3- الجلسة الثانية

- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على النظام التجاري: رؤى مختلفة؛
- تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع التجاري في المنطقة العربية من منظور القطاع الخاص؛
- أثر الأزمة المالية والاقتصادية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

4- الجلسة الثالثة

- آخر التطورات في مفاوضات جولة الدوحة للتنمية: القضايا الخلافية بشأن نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق؛
- آخر التطورات في جولة الدوحة للتنمية: نظرة عامة؛
- القضايا الخلافية بشأن نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ومواقف البلدان النامية بما فيها البلدان العربية.

5- الجلسة الرابعة

- تطور المفاوضات حول الاتفاق بشأن الزراعة بحسب جولة الدوحة للتنمية؛
- القضايا الخلافية في موضوع الاتفاق بشأن الزراعة مع تركيز خاص على المنطقة العربية.

6- الجلسة الخامسة

- تسهيل التجارة ومنظمة التجارة العالمية؛
- نحو اتفاق لتسهيل التجارة وأبعادها على المنطقة العربية؛
- المعونة من أجل التجارة؛
- قراءة في مذكرة منظمة الجمارك العالمية.

7- الجلسة السادسة

- تطور المفاوضات في إطار جولة الدوحة للتنمية: القضايا الخلافية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ومواقف البلدان النامية ومنها البلدان العربية تجاهها؛
- القضايا الخلافية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مع التركيز على المنطقة العربية: نظرة مشاركة؛
- موقف البلدان النامية بما فيها البلدان العربية من تحرير انتقال الأشخاص الطبيعيين بحسب النمط الرابع من التجارة في الخدمات؛
- تحرير التجارة في الخدمات المالية والأزمة المالية العالمية: دراسة حالة الهند.

8- الجلسة السابعة

- مسار المفاوضات وآلياته، ودور البلدان العربية في إطار منظمة التجارة العالمية؛
- مسار المفاوضات وآلياته، ودور المجموعة العربية في إطار منظمة التجارة العالمية؛
- التعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من جانب السياسات التجارية.

9- اختتام الاجتماع.

المرفق(**)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد صلاح الدين شيخ خضر بخيت
مدير إدارة
ممثل بنك السودان في مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة
العالمية
بنك السودان المركزي
ص. ب.: 313 الخرطوم
محمول: 2985481-91-249
فاكس: 767107/781341-83-249
بريد إلكتروني: salahkhidir3@yahoo.com

السيدة أماني الزين محمد مساعد
وزارة التجارة الخارجية، إدارة المنظمات
ص. ب.: 194 الخرطوم
هاتف: 783589-183-249
محمول: 2654271-91-249
فاكس: 120022-155-249
بريد إلكتروني: amanimusaad@hotmail.com

جمهورية العراق

السيد ليث علي الأسدي
الملحق التجاري
سفارة جمهورية العراق في بيروت
تليفاكس: 961-5-458021/20
بريد إلكتروني: l_iraqtrade@yahoo.com
l_commercialoffice@yahoo.com

سلطنة عُمان

السيدة هيلدا بنت علي الهنائي
نائبة رئيس بعثة سلطنة عُمان
لشؤون منظمة التجارة العالمية
جنيف، سويسرا
ص. ب.: 3 شيمان دي ريولوت 1292
شامباسي
هاتف: 7580381/82-22-41
محمول: 7903010-79-41
فاكس: 7581359-22-41
بريد إلكتروني: halood@hotmail.com
موقع إلكتروني: oman_wto@bluewin.ch
دولة قطر

السيد أحمد حماد
رئيس قسم السياسات التجارية
مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية
وزارة الصناعة والتجارة
ص. ب.: 2019 عمان
هاتف: 962-6-5629030 مقسم: 200
محمول: 962-79-5933864
فاكس: 962-6-5607640
بريد إلكتروني: ahmed.h@mit.gov.jo

السيد فخري هزايمة
مستشار
البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية في جنيف
1202 سويسرا
فيرمونت، شارع 37-39
هاتف: 41-22-7482000
محمول: 41-79-4318481
فاكس: 41-22-7482001
بريد إلكتروني: fhazimeh@jordanmission.ch

الإمارات العربية المتحدة

السيد جمعة محمد الكبت
المدير التنفيذي لشؤون التجارة الخارجية
وزارة التجارة الخارجية
ص. ب.: 110555 أبو ظبي
هاتف: 971-2-4956002
فاكس: 971-2-449128
بريد إلكتروني: juma.kait@mof.gov.ae
موقع إلكتروني: www.mof.gov.ae

الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية
وزارة التجارة والصناعة
ص. ب.: 7715 الفحاحيل 64008 الكويت
هاتف: 965-22414927/22483050
محمول: 965-97650001
فاكس: 965-22422823
بريد إلكتروني: saud192@yahoo.com

الدكتور عبد الله الحيان
عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
مستشار وزير التجارة والصناعة
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
هاتف: 965-22520833
محمول: 965-97466684
فاكس: 965-22520834
بريد إلكتروني: a_al_hayyan@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيد مالك عواضة عاصي
رئيس دائرة التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: 961-1-982350
محمول: 961-3-382602
فاكس: 961-1-982387
بريد إلكتروني: massi@economy.gov.lb
موقع إلكتروني: www.economy.gov.lb

السيدة ليندا قاسم مقشر
اختصاصية قانونية أولى في التجارة
مستشارة قانونية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: 961-1-982294 مقسم: 1603
فاكس: 961-1-982297
بريد إلكتروني: lqassem@economy.gov.lb

السيد أيمن مكي
اختصاصي أول في التجارة
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: 961-1-982294
فاكس: 961-1-982297
بريد إلكتروني: amackie@economy.gov.lb
الجمهورية اللبنانية (تابع)

الآنسة هناء عانوتي

السيد أحمد آهن
مدير إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية
رئيس اللجنة الوطنية لشؤون منظمة التجارة العالمية بدولة
قطر
وزارة الأعمال والتجارة
ص. ب.: 8064 الدوحة
محمول: 974-5843366
فاكس: 974-4931309
بريد إلكتروني: aahen@mbt.gov.qa

الشيخ جاسم بن حمد جاسم آل ثاني
باحث شؤون تجارية
وزارة الأعمال والتجارة
ص. ب.: 2699 الدوحة
هاتف: 974-5836666
محمول: 974-4811434
بريد إلكتروني: jhalthani@mot.gov.qa

السيد لؤي جدعون
محلل رئيسي لسياسات الطاقة
إدارة سياسات الطاقة والعلاقات الدولية
قطر للبترول
ص. ب.: 3212 الدوحة
هاتف: 974-4491327
محمول: 974-7907079
فاكس: 974-4291080
بريد إلكتروني: jadoun@qp.com.qa

السيد شقران المري
مساعد اقتصادي
إدارة سياسات الطاقة والعلاقات الدولية
قطر للبترول
ص. ب.: 3212 الدوحة
هاتف: 974-4491511
محمول: 974-5554225
فاكس: 974-4291080
بريد إلكتروني: s_almarri@qp.com.qa

دولة الكويت

السيد عبد العزيز الخالدي

سكرتير ثان
سفارة جمهورية مصر العربية في بيروت
هاتف: 961-1-859977/824466
بريد إلكتروني: mohamedelfiky@hotmail.com

المملكة العربية السعودية

السيد خالد ناصر العمير
الملحق التجاري
سفارة المملكة العربية السعودية في بيروت
هاتف: 961-1-885475
محمول: 961-3-666281
فاكس: 961-1-884491
بريد إلكتروني: sacatt@hotmail.com

الجمهورية اليمنية

السيد حمود علي النجار
رئيس مكتب الاتصال والتنسيق لمنظمة التجارة العالمية
وزارة الصناعة والتجارة
ص.ب.: 19327 صنعاء
هاتف: 967-1-561114
محمول: 967-770701076
فاكس: 967-1-252456
بريد إلكتروني: halnajar@yahoo.com

السيد عبد المجيد عبده سيف المخلافي
مستشار
جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية
هاتف: 967-1-343823
محمول: 967-1-71707007
فاكس: 967-1-343823
بريد إلكتروني: a.mekhlafi@gmail.com

اقتصادي مساعد
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: 961-1-982249
فاكس: 961-1-982297
بريد إلكتروني: hanouti@economy.gov.lb

جمهورية مصر العربية

السيد وليد نبيل النزهي
وكيل الوزارة
رئيس الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية، الاتفاقيات
التجارية والتجارة الخارجية
وزارة التجارة والصناعة
هاتف: 20-2-23422331
محمول: 20-10-1421841
محمول: 41-76-4658833 (جنيف)
فاكس: 20-2-23422441
بريد إلكتروني: w.elnozahy@tas.gov.eg
موقع إلكتروني: www.tas.gov.eg

السيد حسام بهجت
المدير التنفيذي
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
هاتف: 20-2-7943606
محمول: 20-10-6288928
فاكس: 20-2-7962682
بريد إلكتروني: hossam@eipr.org
موقع إلكتروني: www.eipr.org

السيد شريف حازم
مدير المكتب الفني
مدير إدارة الملكية الفكرية
الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية
وزارة التجارة والصناعة/الاتفاقيات التجارية والتجارة
الخارجية
هاتف وفاكس: 20-2-23421768
محمول: 20-12-2315618
بريد إلكتروني: s.mohamed@tas.gov.eg
sherifhazemm@hotmail.com
السيد محمد عمر الفقي

باء- المنظمات الإقليمية العربية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

العربية

الآنسة غلا صيداني
باحثة اقتصادية
بريد إلكتروني: admin@gucciaac.org.lb
Ola.research@gucciaac.org.lb
مبنى عدنان قصار للاقتصاد العربي
جادة المدينة الرياضية
بيروت، لبنان
هاتف: 961-1-826021/22
فاكس: 961-1-826020
موقع إلكتروني: www.gucciaac.org.lb

البنك الإسلامي للتنمية

السيد مصطفى أيتمر
خبير أقدم في منظمة التجارة العالمية
إدارة التعاون
ص. ب.: 5925 جدة
المملكة العربية السعودية
هاتف: 966-2646 6643
فاكس: 966-2646 6682
بريد إلكتروني: eaitamor@isdb.org
youornex@msn.com

ص. ب.: 11642 ميدان التحرير، القاهرة
هاتف: 20-2-5752966/5750511
موقع إلكتروني: www.arableagueonline.org

السيد ثامر محمود العاني
مدير إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية
محمول: 20-12-3311152
فاكس: 20-2-5761017/5740331
بريد إلكتروني: thameralany@hotmail.com

السيد خالد والي
رئيس قسم تجارة الخدمات
إدارة التجارة والتنمية
محمول: 20-12-242856
فاكس: 20-2-5743023
بريد إلكتروني: khaledmwali@yahoo.com

السيد بهجت أبو النصر
رئيس قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية
محمول: 20-10-5671499
فاكس: 20-2-5743023
بريد إلكتروني: mba_bahgat@yahoo.com

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد

جيم- المنظمات الدولية

Rue de Lausanne 154
CH-1211 Geneva 21, Switzerland
Tel.: 41-022-7395136
Fax: 41-022-7395764
E-mail: Mustapha.sadnijallab@wto.org

البنك الدولي (World Bank)

Mr. Bernard Hoekman
Director of Trade Department
P.O. Box: 1818 H Street,
NW, Washington DC 20433, USA
Tel.: 1-202-473-1185
Fax: 1-202-5227551
E-mail: bhoekman@worldbank.org
Webpage: www.worldbank.org

منظمة العمل الدولية (ILO)

السيد أزفار خان
أخصائي أقدم في شؤون الهجرة
المكتب الإقليمي للدول العربية
بيروت، لبنان
هاتف: 961-1-752400 مقسم 160
فاكس: 961-1-752401

منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)

Mr. Mustapha Sadni Jallab
Economist

Department of Economic Analysis & Policy
7th floor, Center Office Building, Shahid Bhagat
Singh Marg. Mumbai 400 001
Tel.: 91-22-22602214
Direct: 2260-1000 Ext.: 2214
Fax: 91-22-22610771
E-mail: pallavichavan@rbi.org.in

بريد إلكتروني: khan@ilo.org

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)

السيد علي مومن
ممثل المنظمة في لبنان
ص.ب: 40010 بعيدا
هاتف: 961-5-924005/6/7
فاكس: 961-5-922128
بريد إلكتروني: ali.moumen@fao.org

Reserve Bank of India

Ms. Pallavi Cahavan
Assistant Advisor

دال- المستشارون

هاتف: 962-6-4618951
964-66-2538004
محمول: 962-77-99950000
964-750-7144865
فاكس: 962-6-4618952
بريد إلكتروني: ralkhouri@bmu.me.net
ralkhouri@gmail.com
موقع إلكتروني: www.questscope.org

الجامعة الأميركية في بيروت

السيد سامر جبور
محاضر أقدم
محمول: 961-3-826512
بريد إلكتروني: sjabbour@aub.edu.lb

الجامعة اللبنانية

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في لبنان

السيد ربيع صبرا
مدير القسم الزراعي
غرفة التجارة والصناعة والزراعة
ص.ب.: 11-1801 بيروت، لبنان
هاتف: 961-1-353300 مقسم 200
محمول: 961-3-711007
فاكس: 961-1-349615
بريد إلكتروني: aai@ccib.org.lb

الوفيق لإنماء الاقتصاديات الزراعية

السيد عاطف إدريس
الوفيق لإنماء الاقتصاديات الزراعية
الجمعية اللبنانية للتسويق والإعلان
جمعية علماء وتقنيي الغذاء
نقابة أصحاب الصناعات الغذائية
ص.ب.: 116-9382 الحمراء
بيروت، 11032021
هاتف: 961-1-745744
فاكس: 961-1-739986

السيد جورج نصر
أستاذ في كلية الهندسة
هاتف: 1-514-8986228
محمول: 961-3-320331
فاكس: 961-1-973313
بريد إلكتروني: George.j.nasr@gmail.com

السيد جورج سلوم
أستاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الهندسة
مدير قسم الكهرباء
هاتف: 961-4-872208 مقسم: 409
محمول: 961-3-237437
فاكس: 961-1-872205 مقسم: 305
بريد إلكتروني: georges.salloum@ul.edu.lb

كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط

السيد رياض الخوري
عضو المجلس الدولي
ص.ب.: 910729 عمان 11191 الأردن

بريد إلكتروني: nadaomeira@yahoo.com

جمعية الصناعيين اللبنانيين

الصنائع، مبنى غرفة التجارة والصناعة
هاتف: 961-1-350282
فاكس: 961-1-350280/1

السيد أنطوان ريشا
مستشار

محمول: 961-3-880120

بريد إلكتروني: tonylenaricha@hotmail.com

السيد جان فارس الشمالي
صناعي لبناني

محمول: 961-3-641234

بريد إلكتروني: jchemaly@yahoo.com

جمعية التنمية الاجتماعية و"تحالف لبنان ليس للبيع"

السيد إيلي أبو شعيا
منسق برامج/باحث

ص.ب: 110208 بيروت

فاكس: 961-9-212073

محمول: 961-3-295309

بريد إلكتروني: hgsd@cyberia.net.lb

elieachaay@hotmail.com

موقع إلكتروني: www.hgsot.org

بريد إلكتروني: awidriss.co@idm.net.lb

Atef.idriss@mefosa.com

موقع إلكتروني: www.mefosa.com

السيدة ملكة شفيق فتح الله
الوفيق لإنماء الاقتصاديات الزراعية
خدمات استشارية

محمول: 961-70-947262

بريد إلكتروني: mefosa.consultation@mefosa.com

اتحاد المقعدين اللبنانيين

بيروت، كورنيش المزرعة، بناية الرفاعي
هاتف: 961-1-307366/5

فاكس: 961-1-307366 مقسم: 107

موقع إلكتروني: www.lphu.com

السيدة ديماء ماجد وهبي
منسقة مشروع موازنة لبنان في الاتحاد

محمول: 961-3-965360

بريد إلكتروني: dima2mw@hotmail.com

موقع إلكتروني: www.leb-budget.org

السيد حسن حسن شقراني
محلل الموازنة في الاتحاد

محمول: 961-3-024583

بريد إلكتروني: hchakrani@hotmail.com

منظمة المعونة المسيحية، كريستيان آيد

السيدة ندى عُميرة

مراقب

مكتب المنظمة في لبنان

محمول: 961-3-351821

هاء- الخبراء

محمول: 962-77-7204090

فاكس: 962-6-4644773

بريد إلكتروني: arjalal@wanadoo.jo

tghul@pm.gov.jo

السيدة تمام الغول

مديرة وحدة التحديات الألفية في رئاسة الوزراء

عمّان، الأردن

هاتف: 962-6-4641211 مقسم: 316

هاتف: 216-71880623
محمول: 216-71880693
بريد إلكتروني: azmahjoub@nrontomail.com

السيد سعد بلغازي
عضو مجلس إدارة ONDM
13 بيت الأطباء، المغرب، حاشورة
هاتف: 212-661-229153
محمول: 33-450-428612
بريد إلكتروني: s.belghazi@menur@mo

السيد محمد سعيد السعدي
خبير
13 بيت الأطباء، المغرب، حاشوره
هاتف: 212-661-211581
فاكس: 212-22809364
بريد إلكتروني: saadi113@yahoo.fr

واو- مشاركون آخرون

السيدة لارا سليمان
موظفة البنك اللبناني الفرنسي
الحمراء، بيروت، لبنان
محمول: 961-3-887689
بريد إلكتروني: larasleiman@yahoo.com

arjalal@orange.jo

السيدة ذكاء مخلص الخالدي
مستشارة للسياسات الاقتصادية
بيروت، لبنان
هاتف: 961-5-810165
بريد إلكتروني: thalkhalidi@yahoo.com

السيد توفيق خليل كسبار
اقتصادي
بيروت، لبنان
محمول: 961-3-933121
بريد إلكتروني: gaspall5@cyberia.net.lb

السيد عزام محجوب
أستاذ في جامعة المنار في تونس
ص. ب. 9 مزنة تونس
شارع 9 الثعالب، الممر الخامس

السيد حسن حجازي
اقتصادي
بيت الاقتصاد
مبنى العازارية، الطابق الثاني
ص. ب. 6601-2026 بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: mail@economisthouse.com

السيد جورج باسم حرب
مستشار
بناية سعادة وطنوس، شارع مار جريس
جبيل، لبنان
محمول: 961-3-927244
بريد إلكتروني: geoharb@gmail.com

زاي- المنظمون

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السيد نبيل صفوت

مدير

إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة

هاتف: 961-1-978438

فاكس: 961-1-981510

بريد إلكتروني: safwatn@un.org

السيدة نائلة حداد

مسؤول اقتصادي أول

إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة

هاتف: 961-1-978460

فاكس: 961-1-981510

بريد إلكتروني: haddad8@un.org

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

السيد زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي

بيروت، الجمهورية اللبنانية

هاتف: 961-1-319366

فاكس: 961-1-815636

بريد إلكتروني: and@annd.org

السيد كندا محمدي

بيروت، الجمهورية اللبنانية

هاتف: 961-1-319366

فاكس: 961-1-815636

بريد إلكتروني: kinda.mohammadieh@annd.org

السيدة حنان يونس

هاتف: 961-1-319366

فاكس: 961-1-815636

بريد إلكتروني: hanan.younis@annd.org

السيدة منى الخطيب

هاتف: 961-1-319366

فاكس: 961-1-815636

بريد إلكتروني: mona.khatib@annd.org

السيدة عايدة يونس

هاتف: 961-1-319366

فاكس: 961-1-815636

بريد إلكتروني: aida.younis@annd.org

السيد عمر سعود

هاتف: 961-1-319366

فاكس: 961-1-815636

بريد إلكتروني: omar.saoud@annd.org

السيد جهاد نداف

هاتف: 961-1-319366

فاكس: 961-1-815636

بريد إلكتروني: jihaad.naddaf@annd.org

وزارة الاقتصاد والتجارة

السيدة لما عويجان

مستشار وزير الاقتصاد

مدير مشروع وحدة منظمة التجارة العالمية

في مشروع الأمم المتحدة

بيروت، الجمهورية اللبنانية

هاتف: 961-1-982345

فاكس: 961-1-982297

بريد إلكتروني: loueiijan@economy.gov.lb

السيدة محاسن رحال

وحدة منظمة التجارة العالمية في مشروع الأمم المتحدة

بيروت، الجمهورية اللبنانية

هاتف: 961-1-982345

فاكس: 961-1-982297